

إعادة بناء علاقات تونس وليبيا وسط التحولات الإقليمية

ترجمة التقارب الأخير بفاعلية يشكل أهم مفاتيح تجاوز كافة التحديات الأمنية والاقتصادية



أكثر من مجرد جيران

المتحدة. ولا تزال القوى الأجنبية تلقي بنقلها على المسرح الليبي، مما يجر الصراع إلى توترات إقليمية ويجعله إحدى أكثر الحروب الجارية بالوكالة دراماتيكية في العالم. وقد دخلت ليبيا منذ عام 2014 في نزاع إقليمي أكبر يشمل ثلاثة صراعات متداخلة، تمحور الأول حول محور قطر وتركيا ضد مصر والسعودية والإمارات. وكان كل طرف مدفوعا بمصالحه الخاصة في ليبيا، ويهدف إلى إرساء الأرضية وتوجيه نتائج أي مبادرة سلام لصالح أجندته الخاصة.

هدف الدبلوماسية التونسية تجنب امتداد الصراع الليبي إلى البلاد وخلق ديناميكية بين جيران ليبيا، لاسيما الجزائر ومصر

وكان الثاني نتيجة التوتر بشأن حقوق التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط (تركيا ضد مصر وفرنسا واليونان وقبرص وإسرائيل)، وانجرت ليبيا إلى هذه المواجهة.

ويشمل الثالث روسيا وتركيا، وهما الفاعلان الخارجيان الرئيسيان اللذان يعارضان بعضهما البعض في سوريا وفي الصراع بين أرمينيا وأذربيجان. ويعتمدان المسرح الليبي كأرضية لإبراز نفوذهما وحماية مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية في ليبيا ما بعد الحرب.

وتظهر مراحل الأزمة الليبية المختلفة أن للصراع بُعدا اقتصاديا لا يقل أهمية عن العوامل السياسية والعسكرية. ويجب على أي جهد لتحقيق الاستقرار في البلاد النظر في هذه المكونات الثلاثة بطريقة متكاملة.

وستستمر ليبيا في كونها محور القوى الدولية في السنوات القادمة، فليدها الموارد والقدرة على أن تصبح مركزا تجاريا في البحر المتوسط، وستزيد روسيا من شدة استراتيجيتها الهادفة إلى استرداد الديون الكبيرة المستحقة للشركات الروسية على الحكومات الليبية منذ حكم القذافي.

وستهدف موسكو إلى استخدام وجودها على الأرض مع وكيلها العسكري، مجموعة فاغنر التي يديرها القطاع الخاص، كأداة مهمة في منافستها العالمية مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في ليبيا ومنطقة الساحل وما وراءها.

كما أن لدى فرنسا وإيطاليا أجندتهما الخاصة النابعة من مصالحهما الاقتصادية، والمسؤوليات التاريخية ممثلا في الدور الفرنسي في انهيار نظام القذافي في 2011 والإيطالي تجاه التراث الاستعماري في ليبيا. وقد أدى ذلك إلى سياسات غامضة أعاققت أي عمل هادف من جانب الاتحاد الأوروبي.

لكن ليس لتركيا مصلحة دافعة واحدة، بل تعمل وسط مزيج معقد من العوامل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية التي دفعتها إلى التدخل متعدد الجوانب في ليبيا.

في المساعدة المؤسسية على إنشاء خدمة عامة في ليبيا.

ورغم أن تونس لا تزال تكافح من أجل تيسير خدماتها العامة وتحديثها، إلا أنها تستطيع الاستفادة بخصرتها الطويلة لتقديم الدعم الذي تحتاجه السلطات الليبية في الفترة الانتقالية. ويمكن تنفيذ مهمة الحكم الرشيد والتشغيل السليم لمؤسسات الدولة من خلال التعاون الثلاثي الذي يجمع تونس وليبيا والدول الديمقراطية المانحة، إلى جانب تفكيك الميليشيات وسحب السلاح للمساعدة في تشكيل الجيش الوطني الليبي وتوحيد قوات الأمن.

كما يمكن للشركات التونسية أن تشارك في مشاريع البنية التحتية الكبرى في ليبيا والمشاركة في المناقصات العامة المتعلقة بالإسكان والمباني الخاصة في منطقة بنغازي المنكوبة وشرق البلاد وكذلك في آحياء طرابلس. وأيضا يمكنها تلبية احتياجات السوق الليبية من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وتزويدها بمنتجات تنافسية وذات جودة عالية.

وتبدو أسواق العلاقات التونسية الليبية واعدة بالفعل. ومهدت الزيارات الأخيرة التي أجراها الرئيس التونسي قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي إلى طرابلس الطريق لانطلاق جديدة في التعاون الثلاثي.

ومن الواضح أن البلدين يقيمان بحاجة إلى بعضهما البعض لتعزيز التحولات بينهما. فتونس في حاجة ماسة إلى الدعم المالي الليبي في شكل قرض أو وديعة في البنك المركزي التونسي لمواصلة المناقشات التي بدأتها بالفعل مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض لمدة ثلاث سنوات، للمرة الرابعة خلال عقد.

كما سيساعد توقيع المشيشي مع رئيس حكومة الوحدة الليبية عبد الحميد البنيبة في وقت سابق هذا الشهر على اتفاقية جديدة لتسهيل التجارة وحركة المواطنين القطاع الخاص في كلا البلدين على استئناف شراكات جديدة وزيادة عدد الزوار والسياح الليبيين إلى تونس.

القوى الفاعلة في ليبيا

اتسمت الأزمة الليبية منذ 2011 بالتشابك المعقد للمصالح المختلفة والمتضاربة في الكثير من الأحيان داخل ليبيا وخارجها على حد سواء، ويبقى حل الصراعات معقدا بسبب الانقسامات المؤسسية العميقة وانعدام الثقة الذي تراكم على مر السنين، والاستراتيجيات المتباينة بين الجهات الليبية واللاعبين الدوليين.

ولا يمكن الاستهانة بدور صناعة النفط والغاز داخل ليبيا في إشعال الصراع وإدامته لأنها المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي وتشكل حوالي 60 في المئة من ناتج البلاد المحلي الإجمالي. كما أنها تخضع لمنافسة شرسة واضحة بين الفصائل الليبية والشركاء الأجانب. وكان توزيع الأرباح العادل وتجنب تحويلها إلى تمويل المسلحين والميليشيات وحل النزاعات المالية بين الجانبين المتنازعين في نفس الوقت من الشروط الأساسية لجميع مبادرات السلام، ولاسيما تلك التي ترعاها الأمم

المرحلة الانتقالية من خلال تنظيم انتخابات وطنية ديمقراطية وشفافة يجب أن تجرى كما هو مقرر.

إعادة إعمار ليبيا

تعتبر تونس في وضع جيد للمساهمة في توطيد السلام في ليبيا والمشاركة في إعادة تأهيل مؤسساتها وإعادة بناء اقتصادها. وتستفيد من ميزة نوعية مقارنة بمنافسيها، فللقطاع الخاص التونسي تاريخ طويل في العمل بالسوق الليبية وهناك إطار قانوني ثري موروث من عهد القذافي وبن علي والذي لا يزال ساري المفعول ويمكن أن يساعد الشركات التونسية على استئناف أعمالها بسرعة في ليبيا.

كما تشكل مسألة القرب الجغرافي وتوافر شبكة طرق تقلل بشكل كبير من تكلفة النقل بين البلدين أمرا مهما. ولسنوات، عندما كانت ليبيا تحت الحظر الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أعقاب قضية لوكربي، كان القطاع الخاص التونسي في طليعة تلبية احتياجات ليبيا من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية. وكانت المنتجات التونسية معروفة ومحل تقدير كبير لدى المستهلكين الليبيين.

واكتسبت الشركات التونسية خبرة واسعة في مشاريع الأشغال العامة في ليبيا. ونجح رواد أعمال تونسيون في التعاقد في مشاريع مئات المباني العامة ومشاريع الإسكان وسيوفر استئناف العمليات في ليبيا فرصا جديدة للشركات التونسية المتضررة من الأزمة الاقتصادية المحلية والوباء. كما أنه سيفتح سوق العمل لعشرات الآلاف من الباحثين عن عمل.

ويمكن تقديم مساهمة تونس عبر البدء بتوفير الخبرة القانونية من أجل الإعداد الكافي لانتخابات حرة وشفافة بدأها منتدى الحوار السياسي الليبي قبل نهاية العام. وقد تكون التجربة التي اكتسبتها تونس خلال السنوات العشر الماضية في الانتقال السياسي وفي إدارة الانتخابات الوطنية والمحلية حرة مفيدة في التحضير بشكل أفضل للاقتراع الليبي المقبل ووضع الخطوات المختلفة لخارطة الطريق المتفق عليها خلال اجتماع الحوار السياسي الليبي في نوفمبر الماضي بتونس، وكذلك مفيدة

التونسية ضد التهديدات الحالية والمستقبلية من ليبيا تفاعلية إلى حد كبير وموجهة نحو الاحتواء.

دور تونس في السلام الليبي

أولت الحكومات المتعاقبة في تونس اهتماما خاصا بليبيا، لإبرائها التأثير المباشر للأزمة الليبية على الانتقال السياسي في البلاد والانتعاش الاقتصادي. وغالبا ما تعكس مشاركة الفاعلين التونسيين وطبيعة الدعم الذي قدموه لفصائل سياسية مختلفة في ليبيا انتماءهم الأيديولوجي والتوازن الهش داخل المجتمع التونسي نفسه.

ولم يخف حزب النهضة الإسلامي قط دعمه للإسلاميين في ليبيا حتى أن راشد الغنوشي هنا الرئيس السابق لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج والجماعات الإسلامية في طرابلس على انتصارهم العسكري على الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر في مايو 2020. وجاءت تصريحات الغنوشي في وقت استعادت فيه القوات الموالية لحكومة الوفاق السيطرة على قاعدة الواطية العسكرية. وتعرضت تصريحاته لانتقادات المعارضة التونسية، وأثارت دعوات من أعضاء البرلمان لإقالته من منصب رئيس البرلمان.

وبعد انتخابات 2014 سعت الحكومة التونسية إلى التواصل الفعال مع ليبيا لكنها حاولت الحفاظ على مسافة متساوية من جميع الجهات الفاعلة الليبية. وكان هدف الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي والدبلوماسية التونسية حينها يكمن في المساعدة على تمكين نوع من التقارب بين فرقاء الأزمة السياسية في ليبيا والعمل من أجل تسوية سلمية للصراع من خلال الحوار في إطار بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وكان للدبلوماسية التونسية هدفاً رئيسياً، الأول تجنب امتداد الصراع الليبي إلى الأراضي التونسية عبر زيادة المراقبة ومراقبة الحدود لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة والسلع إلى البلاد.

أما الهدف الثاني فهو خلق ديناميكية جديدة بين جيران ليبيا، لاسيما الجزائر ومصر، من خلال مبادرة رئاسية تربط الدول العربية الثلاث في شمال أفريقيا من أجل إيجاد تسوية سلمية شاملة للصراع. وكان الهدف هو الموازنة بين المواقف المصرية والجزائرية تجاه الصراع الليبي ومحاوله بث صوت واحد نحو مختلف الفصائل السياسية الليبية، بغض النظر عن انتماءاتها الأيديولوجية أو الإقليمية.

وأكد إعلان تونس في 20 فبراير 2017 عن المبادئ الأساسية السياسية لازمة الليبية أنه لا حل عسكريا للصراع ويجب التوصل إلى أي تسوية من خلال الحوار والتفاوض بين جميع الفصائل الليبية، باستثناء المتورطين في الإرهاب.

وبصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن تتحمل تونس مسؤولية خاصة عن مراقبة ليبيا خلال الفترة المتبقية الفاصلة عن الانتخابات العامة. وتحتاج إلى التأكيد لأعضاء المجلس الآخرين على أهمية إخراج ليبيا من

التهريب. لكن السلطات التونسية حريصة على عدم التعامل مع التهديد الإرهابي على قدم المساواة مع أنشطة التهريب التجاري عبر الحدود. ويقوض انتشار العنف الجهادي، كما حدث في هجوم بن قردان في السابع من مارس 2017 عندما حاول داعش إيجاد موطن قدم له في المدينة الحدودية وفشل وكذلك في الهجمات التي تنبأها التنظيم المتطرف والتي ينحدر مرتكبوها من ليبيا، الاستثمارات الأجنبية وأيضا السياحة الأجنبية المعتادة.

ولا تزال ليبيا مصدر قلق حيوي لأمن تونس القومي بسبب آثارها على تنمية البلاد الاقتصادية واستقرارها السياسي. وإلى جانب المشاركة الدبلوماسية كانت إستراتيجية الدفاع

رغم التحديات الكثيرة تلوح في أفق العلاقات التونسية - الليبية مرحلة جديدة تتسم بالكثير من الانفتاح على كافة الأصعدة بين الجارين في أعقاب توافق الفرقاء في ليبيا على إنهاء الأزمة السياسية والعسكرية، والتي سعت تونس عبر تفعيل دبلوماسيتها لمشاركة المجتمع الدولي في تأمين انتقال سياسي يهدد لاستقرار البلد الجار، وبالتالي المنطقة ككل، ومن ثم التأسيس لتقارب جديد بين البلدين لتجاوز التحولات الإقليمية والدولية.

غير الرسمية، بما في ذلك جميع أشكال التهريب، لتصبح مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الجماعات على جانبي الحدود بعد 2011.

لكن التهريب أصبح تهديدا خطيرا لاستقرار كامل المنطقة وأمنها، وشملت الممارسات غير المشروعة الاتجار بالأسلحة وأشكالا أخرى من الأنشطة الإجرامية عبر الحدود.

وأكد تقرير حديث أعده البنك الدولي على التشابك الاستثنائي للاقتصاد التونسي - الليبي وأظهر مدى اعتماد الاقتصاد التونسي على ليبيا. ومن بين المؤشرات الدالة على ذلك اختيار ما يقرب من 1.7 مليون سائح ليبي المنتهجات التونسية كل عام، مما يجعل ليبيا ثانية الأسواق السياحية لتونس بعد الجزائر.

كما اعتاد حوالي 100 ألف تونسي العيش والعمل في ليبيا وغادر معظمهم (60 ألفا) البلاد في 2011 ولم يتمكنوا من العودة منذ ذلك الحين، مما حرم اقتصاد بلدهم من العملة الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها.

وقد أثرت الأزمة الليبية سلبا على تدفق الاستثمارات الأجنبية وقلصت عدد السياح الراغبين في قضاء عطلاتهم في تونس. وقد انخفضت الاستثمارات الليبية بنحو 60 في المئة في قطاع السياحة بعد الهجمات الإرهابية في عامي 2015 و2016 التي تورط فيها متطرفون تونسيون على صلة بليبيا.

أمن عبر الحدود

أمن كلا البلدين متشابك إلى حد كبير وقد دعم غياب حكومة مركزية قوية في طرابلس ومخزونات الأسلحة الهائلة في أيدي الميليشيات المنتشرة في جميع أنحاء الأراضي الليبية العصابات المسلحة والجماعات المتطرفة.

كما وفرت البلاد ملاذا آمنا لآلاف الإرهابيين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء (منطقة الساحل) بالإضافة إلى أولئك الفارين من بؤر التوتر في سوريا والعراق.

وأعدت جماعات موالية لداعش والقاعدة تجميع صفوفها في ليبيا بعد انتكاساتها في سوريا وأفريقيا جنوب الصحراء، ومع مراكز التجنيد والتدريب في ليبيا تطورت لتصبح تهديدا كبيرا لتونس والدول المجاورة الأخرى وحتى لأوروبا.

وفي مواجهة هذا الخطر الحقيقي على حدودها الجنوبية، لاسيما بعد الهجمات الإرهابية الغادرة في 2015 و2016، عملت السلطات التونسية خلال السنوات القليلة الماضية على تأمين حدودها عبر منطقة عسكرية عازلة. وبفضل الدعم الأمريكي والألماني تطورت مراقبة الحدود لتشمل تقنية المراقبة الحديثة المعززة برحلات الطائرات دون طيار العادية. وهناك خطوات إضافية جارئة لتحسين الأمن ورفع مستواه وتعزيز الحدود ضد تسلل الإرهابيين وأنشطة التهريب.

لكن السلطات التونسية حريصة على عدم التعامل مع التهديد الإرهابي على قدم المساواة مع أنشطة التهريب التجاري عبر الحدود. ويقوض انتشار العنف الجهادي، كما حدث في هجوم بن قردان في السابع من مارس 2017 عندما حاول داعش إيجاد موطن قدم له في المدينة الحدودية وفشل وكذلك في الهجمات التي تنبأها التنظيم المتطرف والتي ينحدر مرتكبوها من ليبيا، الاستثمارات الأجنبية وأيضا السياحة الأجنبية المعتادة.

ولا تزال ليبيا مصدر قلق حيوي لأمن تونس القومي بسبب آثارها على تنمية البلاد الاقتصادية واستقرارها السياسي. وإلى جانب المشاركة الدبلوماسية كانت إستراتيجية الدفاع

خميس الجهناوي
وزير الخارجية التونسي الأسبق ورئيس المجلس التونسي للعلاقات الدولية

تونس - يتضح أن تونس وليبيا بعد عشر سنوات من انفضاضهما لا تزالان على مفترق طرق ورغم أن ليبيا تفتتح فصلا جديدا في انتقالها السياسي عبر تشكيل حكومة مؤقتة إلا أنه يتوجب عليها أن تواجه المهمة المتمثلة في تأمين بلد منقسم بشدة وتوحيد وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات عامة مقررة بحلول نهاية هذا العام.

وبالمثل تكافح تونس لترسيخ ديمقراطيتها في سياق أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، زادت بها الجائحة المدمرة تعقيدا. كما لا تزال البلاد تختبر الحوكمة السياسية التي أنشأها دستور 2014 بنظام شبه برلماني له فروع تنفيذية مزبوجة غير قادرة على إدارة الاتجاهات الشعبية واحتواء صعوبتها بينما تسعى الدولة لإقامة علاقات طبيعية ومتوازنة بين مختلف المؤسسات السياسية.

والبلدان متشابكان بحكم الجغرافيا، كما تجمع بينهما روابط إنسانية وثقافية وعرقية قوية متجذرة في التاريخ. ويمكن إرجاع علاقاتهما الطويلة إلى العصر الفينيقي، فمنذ أن بدأت قرطاج تتوسع في البحر المتوسط صار لتونس نوع من النفوذ على شمال غرب ليبيا.

وأثناء حكم عمر القذافي كانت العلاقات متوترة في الكثير من الأحيان حيث اتبع الزعيم الليبي سياسات عدوانية خلال فترة الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، ثم تسخنت هذه العلاقات بشكل كبير في عهد الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

منعطف حاسم

بعد الثورتين التونسية والليبية في 2011 اتخذت العلاقات منعطفا آخر، فقد تحركت الحكومة التونسية المؤقتة الجديدة التي تشكلت بعد سقوط نظام بن علي لتأمين حدود البلاد مع جارتها الجنوبية، حتى أنها سعت إلى تأسيس اتصالات مع مختلف أصحاب المصلحة الليبيين للتأثير على نتيجة الثورة الليبية وتجنب امتداد الصراع العسكري إلى الأراضي التونسية.

وترتبط أمن كل البلدين إلى درجة أن نجاح العملية الديمقراطية في تونس وانتعاشها الاقتصادي يعتمدان إلى حد كبير على التطورات في ليبيا.

أمن البلدين مرتبط إلى درجة أن نجاح العملية الديمقراطية في تونس وانتعاشها الاقتصادي مبني على التطورات في ليبيا

وتركز الغالبية العظمى من السكان الليبيين في الجزء الغربي من البلاد، مما يجعل البلاد إحدى الوجهات المباشرة للعديد من الليبيين الباحثين عن العلاج الطبي أو الراغبين في قضاء الإجازات.

وكانت تونس هي الدولة الوحيدة، من بين سبعة جيران، التي أبقت حدودها مفتوحة مع ليبيا. كما أن معظم الليبيين الذين يسافرون إلى الخارج يمرّون بالمطارات التونسية كنقطة عبور إلى وجهات أخرى.

وقد اتجه أكثر من مليوني ليبي ولاجئ أجنبي، فروا من العنف في 2011، إلى تونس ومكثوا لأشهر حتى أن البعض استقر منذ ذلك الحين في تونس وتمكن من الاندماج مع السكان المحليين بسلاسة.

وعلى مدى سنوات كانت ليبيا الشريك الاقتصادي الثاني لتونس بحوالي 2.5 مليار دينار (920 مليون دولار) في التجارة كما تطورت التجارة